

محكمة التمييز الأردنية
بصفتها : الحقوقيية
رقم القضية: ٢٠١٤/٢٧٧٣

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمانة
وأعضوية القضاة السادة

محمد المحاذين ، هاني قاقيش ، د. فؤاد الدرادكة ، محمود البطوش

الممیزون : ١. شركة محمود وعصام خزنة وشركاه مالكة الاسم التجاري خزنة
للمقاولات الإنشائية المفوض بالتوقيع عنها عصام أحمد محمود
خزنة.

٢. عصام أحمد محمود خزنة.

٣. عماد أحمد محمود خزنة.

٤. محمود أحمد محمود خزنة.

٥. أحمد محمود أحمد خزنة.

وكيلهم المحامي ماجد عايد الشيخ.

الممیز ضده : محمد داود موسى شعبان.
وكيله المحامي موسى شعبان.

بتاريخ ٢٠١٤/٦/١ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف
حقوق عمان في الدعوى رقم (٢٠١٣/١١٧٢٠) بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣٠ والمتضمن رد
الاستئناف وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق جنوب عمان في الدعوى
رقم (٢٠١١/٢٣٧) بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٣ والقاضي ((بالإلزم المدعى عليهم بالتكافل
والتضامن بدفع المبلغ المدعى به وبالبالغ (١٧٠٠٠) دينار للمدعى مع تضمينهم الرسوم
والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار بدل أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة

وحتى السداد التام وثبتت الحجز التحفظي على المركبة رقم (٤٥ - ١٢٢٩٣) نوع كوماتسو)) وتضمين الجهة المستألفة الرسوم والمصاريف ومبلاع (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلى :

١. أخطأت محكمة الاستئناف برد الاستئناف المقدم من المميزين حيث جاء قرارها مخالفًا للأصول والقانون ولم تراغ فيه الأسس القانونية.
٢. أخطأت محكمة الاستئناف برد الاستئناف المقدم من المميزين وعدم الأخذ بأن المميز ضده كان قد أقام دعوى جزائية أمام محكمة صلح جراء جنوب عمان بذات الشيك موضوع الدعوى حيث كان على محكمة الاستئناف أن توقف السير في الدعوى الاستئنافية لحين البت في الدعوى الجزائية المقامة أمام محكمة صلح جراء عمان.
٣. أخطأت محكمة الاستئناف برد الاستئناف المقدم من المميزين وعدم الأخذ بعين الاعتبار المشروحات التي قدمت مع المرافعة الختامية من المميزين حيث إن الحق والحالة هذه سوف يتم استيفاؤه مرتين .
٤. أخطأت محكمة الاستئناف برد الاستئناف المقدم من المميزين حيث كان على محكمة الاستئناف أن ترد الدعوى عن المميزين كل من الشركة وعماد ومحمود وأحمد ذلك أن أساس الدعوى (٢٣٧/٢٠١٢) هو قرار الحكم الصادر في الدعوى الجزائية رقم (٦٠١١/٧١٠٥).
٥. أخطأت محكمة الاستئناف برد الاستئناف المقدم من المميزين حيث إن الوكالة التي أقيمت بها هذه الدعوى تتطوي على الجهالة الفاحشة حيث لم يتم ذكر اسم المدعي عليهم بشكل رباعي وواضح.

لهذه الأسباب طلب وكيل المميزين قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

القرار

بعد التدقيق والمداولة قانوناً نجد إن أوراق الدعوى تشير إلى أن المدعي محمد داود موسى شعبان / وكيله المحامي موسى شعبان ومادلين رضوان.

كان بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٢ قد تقدم بالدعوى الابتدائية الحقوقية رقم (٢٠١٢/٢٣٧) لدى محكمة بداية حقوق جنوب عمان بمواجهة المدعى عليهم:

١. شركة محمود وعصام خزنة وشركاه.
٢. أحمد محمود خزنة .
٣. عصام احمد محمود خزنة .
٤. محمود أحمد محمود خزنة.
٥. عماد احمد محمود خزنة.

للطالبة بقيمة (١٧٠٠٠) دينار وإلقاء الحجز التحفظي.

على سند من القول :

أولاً: المدعى عليها الأولى شركة تضامن مسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة تحت الرقم (٤٧٣٨٣) تاريخ ١٩٩٧/٨/٢٥ والمدعى عليهم من الثاني وحتى الخامس شركاء متضامنين في هذه الشركة.

ثانياً: قامت المدعى عليها الأولى بتحرير سند بمبلغ (١٧٠٠٠) دينار أردني موقع من المفوض بالتوقيع عن الشركة المدعى عليه الثالث ويحمل الرقم (٠٠١٢٨٨) مسحوب على بنك القاهرة عمان / فرع مأدبا.

ثالثاً: رغم الاستحقاق والمطالبة المتكررة وإقامة شكوى جزائية سجلت تحت الرقم (٢٠١١/٧١٥٥) وصدر حكم بإدانة الشركة والمفوض بالتوقيع عنها إلا أن المدعى عليهم تمنعوا عن دفع قيمة السند أو أي جزء منه مما اضطر المدعى لإقامة هذه الدعوى.

بasherت محكمة بداية حقوق جنوب عمان النظر بالدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٣ حكمها المتضمن :

إلزام المدعى عليهم بالتكافل والتضامن بدفع المبلغ المدعى به وبالبالغ (١٧٠٠٠) دينار للمدعى مع تضمينهم الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار بدل أتعاب محاماً وفائدة

القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام وثبتت الحجز التحفظي على المركبة رقم (٤٥-١٢٢٩٣) نوع كوماتسو.

لم يقبل المدعى عليهم بقضاء محكمة الدرجة الأولى فطعنوا بالحكم الصادر عنها استئنافاً لدى محكمة استئناف عمان التي نظرت الطعن مرافعة وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣٠ حكمها رقم (٢٠١٣/١١٧٢٠) ويتضمن:

رد الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وتضمين المستأنفين الرسوم والمصاريف ومبليغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محامية عن هذه المرحلة.

لم يقبل المدعى عليهم (الممیرون) بالحكم الاستئنافي المشار إلى منطوقه أعلاه فطعنوا فيه تمیزاً للأسباب الواردة في لائحة التمیز المقدمة بتاريخ ٢٠١٤/٦/١ ضمن المهلة القانونية.

بتاريخ ٢٠١٤/٦/٩ تبلغ وكيل المدعى (الممیز ضده) لائحة التمیز ولم يتقدم بلائحة جوابية.

ورداً على أسباب الطعن:

وعن السبب الأول الذي يخطيء فيه الطاعنون محكمة الاستئناف بالنتيجة التي توصلت إليها من حيث ردتها الاستئناف فجاء حكمها مخالفًا للأصول والقانون ولم تراع فيه الأسس القانونية.

لقد جاء هذا السبب بصيغة عامة لم يبين فيه الطاعنون وجه مخالفة الحكم المطعون فيه للأصول والقانون حتى تستطيع محكمتنا من ممارسة سلطتها الرقابية عليه مما يجب الالتفات عنه.

وعن السبب الثاني والثالث اللذين ينبع فيهما الطاعنون على محكمة الاستئناف خطأها برد الاستئناف وعدم الأخذ بأن الممیز ضده كان قد تقدم بشکوى جزائية لدى محكمة صلح جراء جنوب عمان بالشیک ذاته موضوع هذه الدعوى وكان عليها وقف السیر بالدعوى

على ضوء المشروعات المقدمة مع المرافعة الختامية حيث إن الحق والحالة هذه سوف يتم استيفاؤه مرتين .

بالرغم من عدم إثارة هذين السببين أمام محكمة الاستئناف ولا يجوز للطاعنين إثارتهما لأول مرة أمام محكمتنا فإننا نشير إلى أن الشكوى الجزائية التي تقدم بها المميز ضده رقم (٢٠١١/٧١٠٥) لدى محكمة صلح جزاء جنوب عمان والتي أدين بها المشتكى عليهما - المميزان - (شركة محمود وعصام خزنة وشركاه وعصام أحمد محمود خزنة) لم تتضمن المطالبة بالادعاء بالحق الشخصي وبالتالي فإن قول الطاعنين بأن الحق سيتم استيفاؤه مرتين هو قول لا أساس له وما دام أن الشكوى مقدمة من المدعي في دعواه المعروضة - أي الشخص نفسه - فإنه لا حاجة لوقف السير بالدعوى مع الإشارة إلى أن الحكم الجزائي صدر بتاريخ سابق على إقامة هذه الدعوى مما يتوجب رد هذين السببين.

وعن السبب الرابع ومفاده تخطئة محكمة الاستئناف إذ كان عليها أن ترد الدعوى عن المميزين كل من الشركة وعماد ومحمد وأحمد ذلك أن أساس الدعوى هو الحكم الجزائي رقم (٢٠١١/٧١٠٥).

لما كان الثابت أن المميزين من الثاني وحتى الخامس هم شركاء متضامنين في الشركة المميزة الأولى بتاريخ تحرير الشيك للمميز ضده وموقع من المفوض بالتوقيع عن الشركة فإن إلزامهم بالتكافل والتضامن يتفق وأحكام القانون مما يستوجب رد هذا السبب.

وعن السبب الخامس وخلاصته تخطئة محكمة الاستئناف حيث إن الوكالة التي أقيمت بها الدعوى تتطوي على جهالة فاحشة حيث لم يتم ذكر اسم المدعي عليهم بشكل رباعي بالإضافة إلى وجود كشط وتحشية فيها.

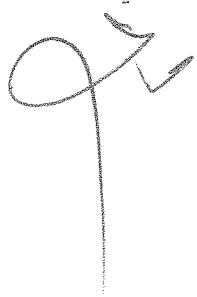
لم يثير الطاعون هذا السبب لدى محكمة الاستئناف ومع ذلك ومن رجوعنا إلى الوكالة التي أقيمت بموجبها الدعوى نجد بأنها تتضمن اسم الموكل والخصوم والخصوص الموكل به بشكل واضح وتفصيلي وليس بالضرورة أن تكون أسماء الخصوم من أربعة مقاطع ما دام أنه ليس هناك نزاع على الشخصية وبالتالي فإن الوكالة تتفق وأحكام المادتين (٨٣٣) و(٨٣٤) من القانون المدني مما يقتضي رد هذا السبب.

وحيث توصلت محكمة الاستئناف إلى النتيجة التي توصلنا إليها فإنها تكون قد قضت بما يتفق وصحيح القانون وأسباب الطعن لا ترد على حكمها المطعون فيه.

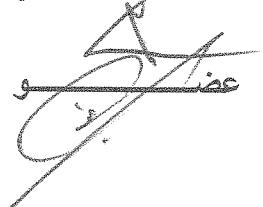
لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٢٦ ذي القعدة سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٩/٢١

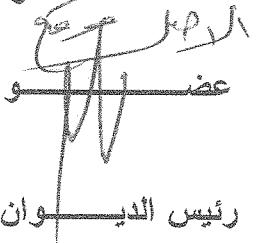
القاضي المترئس



عضو

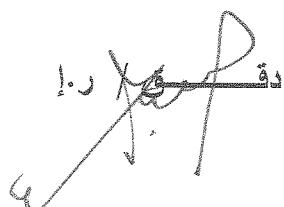


عضو



الأمين العام

رئيس الديوان



د. ر.ا